اللاجئون الفلسطينيون.. صراع حق العودة بين النكبة وأوسلو

د. محمد عبدالرحمن عريف

محاضر ومدرب في المركز الثقافي الألماني

(معهد جوته) - القاهرة

المقدمة

أحاول في هذه الدراسة، أن أعرض لحق أصيل، وذلك بين نكبة ١٩٤٨، ومؤتمر مدريد ١٩٩١م، حيث انطلاق ما يسمى مفاوضات عملية السلام، وإن كان الكيان الإسرائيلي قد رفض طرح موضوع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين على مائدة المفاوضات، فالفلسطينيين حين يطالبون بحق العودة والتعويض لا يخترعون بدعة أو يطلبون تنازلاً، وإنما يقيمون مطالبتهم على أساس قرار اتخذته الأمم المتحدة ولا تزال تتمسك به، وهو حق كفلته الشرعية الدولية عبر قرار رقم (١٩٤)، "والذي يقضي بوجوب السماح للاجئين بالعودة إلى ديارهم ودفع التعويضات لمن يختارون عدم العودة، وأن تتم التعويضات عن الخسائر والأضرار التي لحقت بالممتلكات التي يعوض عنها، طبقاً لمبادئ القانون الدولي"، وبالمقابل يقف قانون حق العودة لليهود على رأس القوانين الأساسية الإسرائيلية، وهو قانون صدر في إسرائيل عام ١٩٥٠ يمنح أي يهودي في العالم حق الهجرة إلى فلسطين المحتلة، وأن يصبح مواطنًا اسرائيليًا فور وصوله، والأسباب التي تسوغها إسرائيل لرفض هذا الحق تتعلق بالأمن وما تشكله عودة اللاجئين من خطر على الطابع الديمغرافي لما يُطلقون عليه دولة الشعب اليهودي (اسرائيل)[١].

لقد أوضح الكيان الإسرائيلي مُوقفهُ الرافض لكافة المشاريع السياسية الدولية التي طالبت بحل قضية اللاجئين عبر تمكينهم بالعودة إلى ديارهم، وكان من نتائج الرفض الإسرائيلي صدور قرار الأمم المتحدة رقم (٣٠٢) لعام ١٩٤٩م الخاص بإنشاء وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لتقديم المساعدات للاجئين، وكان الكيان الإسرائيلي قد قبل بهذا القرار لأنه يعمل على توطين اللاجئين في البلاد العربية، كما حملت الدول العربية مسئولية استمرار المشكلة، بسبب اصراراهم على مبدأ العودة، ورفضهم توطين اللاجئين[٢].

سبق وحمل بنيامين نتنياهو الدول العربية مسئولية وجود مشكلة اللاجئين وبالتالي مسئوليتها عن إيجاد الحل، فيقول في كتابه (مكان تحت الشمس) "يجب عدم التنازل عن ضرورة مساهمة الدول العربية في توطين اللاجئين: الدول العربية هي التي خلقت مشكلة اللاجئين منذ البداية، وهي المسؤولة أيضاً عن عدم حلها حتى اليوم، وإن اشتراك هذه الدول في توطين اللاجئين في أماكن تواجدهم الحالية، يعتبر اختبارًا لالتزاماتها بإنهاء النزاع مع إسرائيل"[٣].. وفي ذلك يقول شمعون بيرس "لا يوجد شعب في العالم كاليهود يعرف المعاناة الشخصية

والعائلية والقومية، فنحن أمة من اللاجئين، وأن سبب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يرجع الى العرب الذين أخذوا يدعون السكان للخروج من فلسطين"(٤).

في عام ١٩٨٩م اقترح وزير دفاع الكيان الإسرائيلي اسحق رابين حلاً لمشكلة اللاجئين يكون خارج المناطق المحتلة عن طريق مؤتمر دولي يبحث عن حل مناسب لمشكلتهم بالارتباط مع مشكلة اللاجئين اليهود، ويرى الإسرائيليون أنهم غير مسئولين عن قضية اللاجئين، وأن الدول العربية هي التي أتت بالكارثة على الفلسطينيين وبالتالي عليهم تحمل مسئوليتهم بهذا الخصوص، وأن الموقف الإسرائيلي المتشدد من قضيتي الحدود واللاجئين، يأتي من منطلق الحفاظ الاستراتيجي على معادلة ديمغرافية، وهذه المعادلة الإسرائيلية لا تعمل على تغيير الواقع القائم ديمغرافيًا فحسب، بل تعمل على إرساء أسس لحل بعيد المدى يحقق الإسرائيليون من خلاله حل القضية الديمغرافية لصالح استراتيجية إسرائيل الأمنية(٥).

أهمية البحث:

بعد مرور سبعين عامًا على تهجير الفلسطينيين من ديارهم، هناك العديد من فلسطينيي الشتات لا يفضلون البقاء في محل إقامتهم ويطالبون بالعودة الى فلسطين، خاصة أولئك الذين يقطنون دول مثل أميركا وأوروبا والخليج العربي، ولكن الغالبية منهم مَثّلَهُم اللاجئ الفلسطيني الذي يعيش حياة البؤس والشقاء في مخيمات اللجوء في لبنان والأردن وسوريا، ولو أُعطي حق المواطنة الكاملة في تلك البلدان مع تعويضهم عن ممتلكاتهم التي خسروها فلا شك أن نسبة غير قليلة ستقبل بذلك.

ترجع أهمية الدراسة لما أفرزته اتفاقية "أوسلو"، من عواقب وخيمة على مفاصل هامة من القضية الفلسطينية وثوابتها، وشكلت نسفا واضحا لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم التي هجروا منها بعد نكبة عام ١٩٤٨. فالاحتلال استغل اتفاقية أوسلو بما يحقق أهدافه وأطماعه، وتهميش حق العودة خلال المفاوضات. وكانت أخطر على القضية الفلسطينية ومفاصلها من النكبة عام ٤٨، ولاسيما من زاوية حق عودة اللاجئين.

إشكالية البحث:

مدى القلق الأمني الديمغرافي عند الكيان الإسرائيلي من موضوع عودة اللاجئين، والذي أدى بدوره الى تشدد الإحتلال في موقفه من قضية اللاجئين لاعتباراتهم الأمنية

الديمغرافية، الأمر الذي ساهم فعلياً وعملياً في اطالة أمد الصراع، وجعل الساعين الى الحل يَلهثون نَحوه عبثاً، وبناءً على ما سبق نجد أن تعقيدات الصراع العربي الإسرائيلي المختلفة الجوانب، ألقت بظلالها على صعوبة إيجاد حل لقضية اللاجئين.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى:- تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين وتوازن الحل فيها يقتضي إجراء مفاوضات لا على حقوق الشعب الفلسطيني التي تضمنتها قرارات الشرعية الدولية، وإنما لبحث آليات تنفيذ تلك الحقوق والقرارات دون وضع عصا الأمن الديمغرافي الإسرائيلي في دواليب عملية السلام ليتم تشكيل أساسيات الحل السياسي الدائم، فالفلسطينيون يريدون فعلاً تحقيق السلام ولكن سلاماً يكون قريباً من العدالة وليس سلاماً يُملي فيه الطرف القوي شروطه واعتباراته الأمنية على الطرف الضعيف.

أن أية اتفاقيات أو معاهدات سلام لا تتناول وضع حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، لن تؤدي الى انهاء الصراع العربي مع الكيان الإسرائيلي، وبالتالي لن تكون هناك حالة من السلام الشامل في المنطقة العربية في ضوء تواصل قضية اللاجئين الفلسطينيين وتفاقم معاناتهم في مخيمات اللجوء بالوطن والشتات رغم مرور سبعين عامًا على النكبة.

تعريف اللاجئ الفلسطيني

تعرِّف الأونروا اللاجئ الفلسطيني بأنه "أي شخص كانت فلسطين مكان إقامته الطبيعي خلال المرحلة الممتدة من حزيران/يونيو ١٩٤٦م إلى ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨[٦]، وفقدَ مسكنه وسبل عيشه نتيجة نزاع سنة ١٩٤٨، ولجأ في عام ١٩٤٨ إلى واحد من البلدان التي تقدم فيها الأونروا خدماتها، وأن يكون مسجّلاً في نطاق عملياتها ومحتاجًا"[٧]. ويُلاحظ أن هذا التعريف يستثني الكثيرين ممن هم خارج مسؤولية الأونروا وتعريفها، وهم[٨] لاجئون فلسطينيون نتيجة حرب ١٩٤٨ أصبحوا في أماكن لا تقع ضمن دائرة عمليات الأونروا، كما في مصر وشمال أفريقيا والعراق والخليج. والنازحون الفلسطينيون داخليًّا، الذين بقوا في المساحة التي أصبحت ضمن المحتل "إسرائيل" وكانوا أساسًا تحت مسؤولية الأونروا لكنهم استثنوا لاحقًا على افتراض أن "إسرائيل" تعالج وضعهم. سكان من غزة والضفة الغربية (بما في ذلك شرقي القدس) والمنحدّرون منهم الذين نزحوا أول مرة في حرب ١٩٦٧. وأفراد رحّلتهم سلطات الاحتلال

الإسرائيلية عن الضفة الغربية وغزة بعد عام ١٩٦٧. ومن أُطلق عليهم صفة "القادمون المتأخرون" أي أولئك الذين غادروا الأراضي المحتلة بغرض الدراسة، أو زيارة أقربائهم، أو العمل أو الزواج...إلخ، وانتهى مفعول إقامتهم التي رخصت السلطات الإسرائيلية بها ومنعتهم لاحقًا من العودة إلى ديارهم. والفلسطينيون الذين كانوا خارج فلسطين الواقعة آنذاك تحت الانتداب البريطاني حين اندلعت حرب١٩٤٨، أو كانوا خارج المناطق مع نشوب حرب ١٩٦٧ ومنعتهم سلطات الاحتلال من العودة. وفلسطينيون ميسورون لجأوا سنة ١٩٤٨، لكن كبرياءهم حال دون تسجيل أنفسهم لدى الأونروا[٩].

وواضح أن تعريف الأونروا للاجئين الفلسطين فيه خلل ونقص كبير. إن تعريفاتنا للاجئين الفلسطينيين تنسجم مع التحديد الذي أعده الوفد الفلسطيني في الاجتماع الأول لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين في أوتاوا في كندا يوم ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٢: "اللاجئون الفلسطينيون هم أولئك الفلسطينيون (ومن تحدّر منهم) الذين طردوا من مساكنهم أو أجبروا على مغادرتها بين تشرين ثانٍ/نوفمبر ١٩٤٧ (قرار التقسيم) وكانون ثانٍ/يناير ١٩٤٩(اتفاق هدنة رودس) من الأراضي التي يسيطر عليها الكيان الإسرائيلي في التاريخ الأخير أعلاه"[١٠].

الجذور التاريخية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم جوهر الصراع العربي الصهيوني، ومن جهة أخرى تمثل ديمومة هذا الصراع لما تشكله من حيوية واستمرارية. ولقد أدرك القادة الصهاينة أن إنشاء الدولة اليهودية لا يمكن أن يتم من دون المواءمة بين الطرد والاحتلال. لذلك ربما لا نضيف جديدًا إذا قلنا إنّ فكرة طرد الفلسطينيين من أرضهم ليستوطن المستوطنون اليهود فيها ليست جديدة. منذ اللحظة الأولى التي بدأ قادة الحركة الصهيونية الإعداد لاحتلال فلسطين واستعادة "أرض الميعاد"، كانت فكرة طرد أهلها ملازمة لمخططات اغتصاب الأرض"[١١].

لقد عملت شخصيات صهيونية بارزة منذ تأسيس الحركة الصهيونية على الترويج للشعار القائل إنّ فلسطين "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض". عام ١٩١٤م قال حاييم وايزمان أول رئيس لدولة الاحتلال: "هناك بلد شاءت المصادفة أن يُدعى فلسطين، بلد بلا شعب، ومن

ناحية أخرى، يوجد الشعب اليهودي، وليس له بلد. ماذا يلزم إذاً غير وضع الأمر في نصابه، توحيد هذا الشعب مع بلده"[١٢].

لم تكن مخططات الصهاينة في احتلال فلسطين وطرد أهلها مجرد تنظيرات، إنما كانت مشفوعة بالعمل الميداني، وبالتالي لا بدّ من أدوات ووسائل لتنفيذ مخططاتهم[١٣]. منها صندوق الاستيطان اليهودي، عام ١٨٩٨ أقرّ المؤتمر الصهيوني الثاني تأسيس هذا الصندوق، وبُدِئ العمل به عام ١٩٠٢ وأنشئ أول فرع له في فلسطين عام ١٩٠٣ في مدينة يافا، وهدف هذا الصندوق تنمية رؤوس الأموال الضرورية لبرامج الاستيطان وتمويل هجرة اليهود إلى فلسطين. ولقد كانت فلسطين المكان الأكثر قدرة على اجتذاب اليهود من العالم نظرًا للهالة القدسية التي تتمتع بها، وهذا ما حذا بقادة الحركة الصهيونية رفْضَ كل المناطق الأخرى التي قُدمت لهم لتكون وطنهم المفترض. في البداية كانت هجرة اليهود تأخذ منحى الأفراد أو الجماعات الصغيرة[١٤].

ولكن لاحقًا شهدت موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين محطات بارزة: بدأت بين (١٩١٩-١٩٢٣) تم استقطاب ٣٥١٠٠ يهودي. ثم في (١٩٢٤-١٩٣١) حيث تم استقطاب ٧٨٨٩٨ يهوديًّا. وبين (١٩٣٢- ١٩٣٩) دخل فلسطين ٢٢٤٧٨٤ يهوديًّا. وبحلول عام ١٩٤٨م أصبح عدد اليهود في فلسطين ٦٥٠٠٠٠ نسمة أي ثلث سكان فلسطين وأصبحوا يملكون ٧% من مساحتها، في حين كان عددهم لا يتجاوز ٢٤٠٠٠ عام ١٨٨٢ ولم يكن مجموع ما يملكونه يتجاوز ١%. وتجدر الإشارة إلى أن معظم هؤلاء المستوطنين جاؤوا من ألمانيا وبولندا ودول أوروبية أخرى بالتواطؤ والتعاون مع دول استعمارية كبرى تقف على رأس قائمتها بريطانيا[١٥].

عمدت الحركة الصهيونية إلى تشكيل منظمات عسكرية تحترف القتل والاغتيال والإجرام من اليهود الذين خدموا في جيوش ألمانيا وبريطانيا وغيرهما. أبرز هذه المنظمات كانت "الهاجاناه" و"الأرجون" و"شتيرن". تولّت هذه المنظمات عمليات الطرد والتنكيل حتى قبل إعلان دولة الاحتلال في ١٥ أيار/ مايو عام ١٩٤٨. فمع حلول آذار/ مارس عام ١٩٤٨م تمكنت هذه المنظمات من طرد ٥٠٠٠٠ فلسطيني من ديارهم. استكملت هذه المنظمات مهمتها،

وفي شهر كانون ثانٍ/ ديسمبر من عام ١٩٤٨م أصبح عدد اللاجئين ٨٠٠٠٠٠ من ٥٣١ قرية ومدينة تم إزالتها بالكامل أو تدميرها في شكل جزئي(١٦).

القوة العسكرية التي تحدثنا عنها تجلّت بصورتها الواضحة في المجازر التي ارتكبتها المنظمات الصهيونية لترهيب الفلسطينيين وإجبارهم على ترك ديارهم. كانت هذه المجازر متنقلة في كل أنحاء فلسطين وقلما تجد منطقة نجت من مجزرة وإبادة لأهلها(١٧). يعلّق مناحيم بيجن رئيس وزراء دولة الاحتلال الصهيوني الأسبق على مجزرة دير ياسين في كتابه "الثورة" قائلاً: "كان لهذه العملية نتائج كبيرة غير متوقعة، فقد أصيب العرب بعد أخبار دير ياسين بهلع قوي فأخذوا يفرّون مذعورين"(١٨).

بعد قتل من قُتل وتهجير من بقي على قيد الحياة من الفلسطينيين عمدت سلطات الاحتلال إلى الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين وأملاكهم بموجب قانون "مصادرة أملاك الغائبين" الذي سنّته سلطات الاحتلال. تناست سلطات الاحتلال جرائمها وطردها للفلسطينيين وإجبارهم على مغادرة بلدهم تحت وطأة القتل والتنكيل وانتهاك الأعراض، وتعاملت مع أراضيهم على أنها أراضي غائبين وليس مطرودين بفعل الاحتلال، وهكذا اختلقت لنفسها حجة وعذرًا يسمح لها بوضع اليد على الممتلكات والأراضي الفلسطينية، ولكنه عذر أقبح من ذنب(١٩).

في محصّلة الوسائل والأدوات الإجرامية التي استخدمتها المنظمات الصهيونية (حصر الكلام على المنظمات الصهيونية فيما يتعلق بأعمال الإجرام من باب المساواة بين الجيش الإسرائيلي وهذه المنظمات التي شكلت أبرز مكوناته) لطرد الفلسطينيين هجر فلسطين بين عامي ١٩٤٧ و١٩٤٩ نحو ثلاثة أرباع مليون نسمة وتوزعوا على مناطق مختلفة: الضفة الغربية، غزة، الأردن، لبنان، سوريا، العراق...(٢٠).

في الأشهر الأولى، قام عدد من المؤسسات الدولية بتقديم المساعدات للاجئين، ثم اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٩/١٢/٢٨ القرار رقم ٣٠٢، وهو القرار الذي ينص على تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهي الوكالة المعروفة اختصارًا باسم "أونروا" وقد ابتدأت أعمالها في ١٩٥٠/٥/١(٢١). وكان الهدف من تأسيس هذه الوكالة القيام، بالتعاون مع الحكومات المحلية بالإغاثة المباشرة وبرامج

التشغيل، بحسب توصيات بعثة المسح الاقتصادي. كذلك التشاور مع الحكومات المهتمة في الشرق الأدنى، في التدابير التي تتخذها هذه الحكومات تمهيدًا للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية للإغاثة ولمشاريع التشغيل غير متاحة[٢٢]. وتجدر الإشارة إلى أن عمل "الأونروا" كان يُفترض أن ينتهي بعد عام من بدء عملها، ولكن لأسباب متعددة، أهمها سياسية واقتصادية، لم تتمكن الأونروا من ذلك واستمرت في برنامجها بتقديم المعونات الغذائية والطبية والاجتماعية والتعليمية الأساسية[٢٣].

مع تدهور الوضع في فلسطين إثر تبني خطة التقسيم، دعا مجلس الأمن إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة، التي التأمت في المدة الممتدة من ١٦ نيسان/ أبريل إلى ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨. وفي نهاية الدورة، بتاريخ ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨ استحدث الجمعية العامة منصب وسيط الأمم المتحدة إلى فلسطين. وبعد ستة أيام جرى تعيين الكونت فولك برنادوت في هذا المنصب. وعلى الرغم من أن دور الوسيط كان في المقام الأول التوسط بين الفرقاء والتوصل إلى عقد هدنة، فإنه تعامل مع مشكلة اللاجئين[٢٤]. واقترح على الحكومة الإسرائيلية إعادة عدد محدود من اللاجئين إلى ديارهم، لكن اقتراحاته قوبلت بالرفض. وقد ذكر الوسيط الدولي في تقرير رفعه إلى مجلس الأمن في ١آب/ أغسطس ١٩٤٨، ثم في تقرير المتابعة المؤرخ في ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨، ضرورة إعادة تأكيد حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم. لكن جهود برنادوت انتهت مع اغتياله على يد إرهابيين يهود في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨، أي بعد يوم واحد من رفعه تقريره الأخير عن إنجازه[٢٥].

وقد وافقت الجمعية العامة في قرارها رقم ١٩٤(الدورة الثالثة) بتاريخ ١١ كانون أول/ ديسمبر ١٩٤٨، على توصيات مختلفة مقدمة من الوسيط، بما فيها تلك المتعلقة بمشكلة اللاجئين[٢٦]. وعلاوة على ذلك، عهدت في القرار نفسه بمختلف الجوانب السياسية لحل مشكلة اللاجئين إلى لجنة حديثة التشكيل، هي لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين.

بعد مرور ثلاثة أسابيع على تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، أنشأت الجمعية العامة، استنادًا إلى القرار رقم ١٩٤، هيئة أخرى باسم لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين، وأوكلت إليها مهمة تسهيل التوصل إلى تسوية سلمية. وبالتالي عينت

الجمعية العامة فرنسا وتركيا والولايات المتحدة أعضاء في اللجنة. وفي الفقرة ١١ من القرار نفسه، المتعلقة بمشكلة اللاجئين[٢٧].

وعلى الرغم من تصويت الدول العربية ضد القرار رقم ١٩٤، فإن الفقرة ١١ منه سرعان ما أصبحت محور نداءات اللاجئين الفلسطينيين طلبًا للعدل. وقامت لجنة التوفيق، إلى جانب جهودها لمعاجة القضية الإقليمية ووضع القدس، بجهود كثيفة لدفع تنفيذ الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ قُدمًا. وقد دُرست عدة مقترحات لعودة عدد من اللاجئين في مؤتمر عقد في لوزان ابتداء من ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٤٩، لكن تعذّر التوفيق بين مواقف الأطراف. وفي ٢٨ تموز/يوليو ١٩٤٩، وبضغط شديد من الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت دولة الاحتلال عن استعدادها من حيث المبدأ لإعادة ١٠٠٠٠٠ لاجئ في إطار تسوية سلمية. وكان هاري ترومان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك متحمسًا لهذا العرض، لكن الحكومة الإسرائيلية كانت منقسمة على نفسها بفعل الخلاف في شأن عودة اللاجئين واسعة النطاق إلى وطنهم[٢٨].

وعندما قامت لجنة التوفيق بتقديم العرض بصورة غير رسمية إلى الوفود العربية، رفضته بعد عشرة أيام بدعوى عدم كفايته، وبالتالي حل الجواب العربي مشكلة الحكومة الإسرائيلية. ومع تضاؤل فرص عودة اللاجئين السريعة إلى وطنهم، بدأ المسؤولون في الأمم المتحدة التفكير في توطينهم في الدول التي هُجروا إليها. ولدراسة الجدوى الاقتصادية لهذا الحل البديل، قامت لجنة التوفيق في ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٤٩ بتشكيل بعثة مسح اقتصادي، كهيئة فرعية تابعة لها، وكلفت البعثة التي ترأسها غوردون كلاب دراسة الوضع الاقتصادي في الدول المتضررة من الأعمال الحربية في فلسطين وتقديم توصيات إلى لجنة التوفيق[٢٩]. وعملت بعثة المسح الاقتصادي بصورة سريعة، وقدمت تقريرها الأولي في تشرين ثانٍ/ نوفمبر ١٩٤٨، تناول التقرير أعداد اللاجئين وأماكن وجودهم، وتأثيرهم في الموارد المحلية في الدول العربية، ومما جاء في التقرير[٣٠]

مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين بين النكبة وأوسلو

عدد المشاريع التي تهدف الى توطين اللاجئين الفلسطينيين في بلدان اللجوء، يراوح بين ٤٠ و٥٠ مشروعًا منذ عام ١٩٤٨، منها[٣١]:

- **مشروع ماك غي:** توجه مستشار وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط ماك غي إلى بيروت سنة ١٩٤٩ لشرح خطته التي تعتبر من أقدم المشاريع لتوطين الفلسطينيين في امكنة وجودهم. وهي الخطة التي طرحتها الولايات المتحدة الأميركية من خلال لجنة التوفيق الدولية التي تأسست بموجب قرار الجمعية العامة الرقم ١٩٤ لتوفير الحماية للاجئين الفلسطينيين، والتي ضمت مندوبي الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا. وقد استندت الخطة إلى إنشاء وكالة تتكون من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة تهتم بتقديم المساعدات الكفيلة بإنشاء مشاريع تنموية لاحتواء اللاجئين في الدول التي يمكنها القيام بذلك. ونصت خطة ماك غي بالإضافة إلى إعادة مئة ألف لاجئ إلى الأراضي المحتلة، على توطين باقي اللاجئين في عدد من البلدان الاوروبية والاميركية(٣٢).
- **بعثة جوردن كلاب:** أرسلت الأمم المتحدة سنة ١٩٤٩ بعثة للأبحاث لدراسة الحالة الاقتصادية لعدد من البلدان العربية وقدرتهاعلى استيعاب اللاجئين الفلسطينيين. وقدمت اللجنة التي سميت باسم رئيسها جوردن كلاب، تقريرها للأمم المتحدة سنة ١٩٤٩ حيث أوصت الجمعية العامة بإيجاد برنامج للأشغال العامة مثل الري وبناء السدود وشق الطرق وحرف أخرى للاجئين. وقد شرعت بتأسيس صندوق لدمجهم بكلفة بلغت ٤٩ مليون دولار، تساهم فيها الولايات المتحدة بنسبة ٧٠- لإقامة مشاريع تنموية.
- **مشروع جون بلاندفورد:** تقدم جون بلاندفورد المفوض العام الأسبق لوكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٥١ بمشروع من عدة جوانب، من بينها ما اقترحه ضمن تقريره حول تخصيص ميزانية قوامها ٢٥٠ مليون دولار، لدمج اللاجئين في المجتمعات العربية .
- **مشروع إريك جونستون:** توجه إريك جونستون مبعوث الرئيس الأميركي أيزنهاور إلى الشرق الأوسط في الفترة ما بين سنة ١٩٥٣ و١٩٥٥ للقيام بمفاوضات بين الدول العربية وإسرائيل، وحمل معه مشروعًا لتوطين الفلسطينيين على الضفة الشرقية للأردن، أطلق عليه مشروع الإنماء الموحد لموارد مياه نهر الأردن. ينفذ على خمس مراحل تستغرق كل مرحلة سنتين أو ثلاثا. وتخصيص مساحات كبيرة من الأراضي

المروية في الأردن للاجئين الفلسطينيين. ويعد مشروع جونستون تواصلاً مع المشاريع السابقة.

- **دراسة سميث وبروتي:** أرسلت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الأميركي بعثة استقصاء إلى الشرق الأوسط بداية سنة ١٩٥٤، وأصدر عضوا البعثة، النائبان سميث وبروتي من ولاية فيرمونت تقريرًا في أواخر شباط/ فبراير ١٩٥٤، يوصي بممارسة الضغط على الدول العربية لتفتح أبوابها أمام استيعاب اللاجئين. وأوصت البعثة بتحديد سقف زمني لوقف معونة الأمم المتحدة للاجئين، لتقوم الولايات المتحدة بتقديم المعونة إلى الدول التي توفر مساكن للاجئين وتمنحهم حق المواطنة. وقد أوصت بعثة تالية سنة ١٩٥٥ الولايات المتحدة بتخفيف معاناة اللاجئين وتحمل مسؤولية إعادتهم إلى وطنهم أو توطينهم.
- **مشروع جون فوستر دالاس:** اقترح وزير خارجية اميركا في العام ١٩٥٥ إعادة بعض الفلسطينيين إلى فلسطين بشرط إمكان ذلك، وقيام إسرائيل بتعويض البعض الآخر، وتوطين العدد المتبقي في البلدان العربية في أراض مستصلحة عن طريق مشاريع تمولها الولايات المتحدة. وقد لقي المشروع معارضة من دول عربية مثل مصر وسوريا.
- **مشروع بريطاني:** أعدت وزارة الخارجية البريطانية سنة ١٩٥٥ حسب ما ورد في بعض وثائقها تقريرا مطولا عن قضية اللاجئين الفلسطينيين، تمت مناقشته مع الحكومة الأميركية. وتضمن التقرير عددا من مشاريع التوطين خصوصًا في العراق، وذلك بالتنسيق مع السفارة البريطانية في بغداد وقسم التطوير في المكتب البريطاني في الشرق الأوسط في بيروت، والأونروا وبقية السفارات البريطانية في المنطقة. وكان ينتظر موافقة العراق على استيعاب مليون لاجئ على مدى عشرين سنة في المستقبل في حال نجاح المشروع.
- **مشروع جون كينيدي:** ألقى الرئيس الأميركي جون كينيدي خلال المؤتمر القومي للمسيحيين واليهود، خطابا سنة ١٩٥٧ اقترح فيه عودة من يرغب من اللاجئين ليعيش

في ظل الحكومة الإسرائيلية باسم الصداقة الوفية، وتعويض من لا يرغب منهم في العودة، وتوطين اللاجئين الآخرين عبر القيام بمشروعات اقتصادية في المنطقة .

- **دراسة هيوبرت همفري:** أعد عضو الكونغرس الأميركي هيوبرت همفري دراسة توثيقية سنة ١٩٥٧ من خلال جولة في الشرق الأوسط، زار فيها عددا من مخيمات اللاجئين، وأكد على أن حق العودة يجب ترسيخه ومساواته بحق التعويض .أوصت الدراسة بالشروع في مهام ومشاريع لتسهيل إعادة توطين اللاجئين في بعض الدول العربية المحيطة بإسرائيل. وخلص همفري إلى القول إن إعادة التوطين والتعويض، ووضع برنامج للتنمية الاقتصادية هو السبيل الواقعي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.
- **مشروع داغ همرشولد:** قدم الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد ورقة إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة سنة ١٩٥٩ وتحمل رقم أ-٤١٢١ تتضمن مقترحات بشأن استمرار الأمم المتحدة في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين. واقترح فيها توطينهم في الأماكن التي يوجدون فيها، مع مناشدة الدول العربية المضيفة للاجئين التعاون مع الوكالة الدولية.
- **مشروع جوزيف جونسون:** قدم جوزيف جونسون رئيس مؤسسة كارغي للسلام العالمي سنة ١٩٦٢ مشروعا كلف به رسميا من قبل الحكومة ولجنة التوفيق الدولية التابعة للأمم المتحدة سنة ١٩٦١ يهتم بدراسة مشكلة اللاجئين. تضمن إعطاء كل أسرة من اللاجئين فرصة الاختيار بين العودة أو التعويض، مع اعتبار قيمة التعويضات الكبيرة التي ستتلقاها كبديل إذا اختارت البقاء حيث هي. ومن ناحية أخرى يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم ممتلكات في فلسطين من تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم على الاندماج في المجتمعات التي يختارون التوطن فيها. وقد رفضت إسرائيل على لسان وزيرة خارجيتها غولدا مائير مشروع جونسون لاستحالة عودة اللاجئين، لأن الحل على حسب قولها هو في توطينهم في البلدان المضيفة.

مشاريع توطين إسرائيلية وعربية

- **لجنة ديفد بن غوريون:** عين رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ديفد بن غوريون لجنة في آب/اغسطس١٩٤٨ وكانت مهمتها منع عودة الفلسطينيين. وأوصت في تقريرها

الأول بتوطين اللاجئين في البلدان المضيفة، كسوريا والأردن بمساعدة من الأمم المتحدة، ويفضل في العراق(٣٣).

- **مشروع الجزيرة:** أعلن حسني الزعيم الذي قاد انقلابًا في سوريا في العام ١٩٤٩ قبوله توطين ثلاثمائة ألف لاجئ في منطقة الجزيرة في شمال سوريا. وكان مشروع منطقة الجزيرة الذي اتفقت عليه وكالة الغوث الدولية مع الحكومة السورية سنة ١٩٥٢ يحمل مقاربة اقتصادية لمسألة توطين الفلسطينيين المتواجدين في تلك المنطقة. وقد رفض بن غوريون هذا المشروع لأن حسني الزعيم ربط ذلك بالمطالبة بتعويض اللاجئين وتقديم مساعدة لهم. ويضاف إلى ذلك اتفاق آخر أبرم بداية سنة ١٩٥٣ بين الولايات المتحدة وحكومة أديب الشيشكلي لتوطين الفلسطينيين في سوريا.
- **مشروع سيناء:** وافقت الحكومة المصرية على مشروع توطين قسم من لاجئي قطاع غزة في سيناء في الفترة بين ١٩٥١-١٩٥٣ وعقدت اتفاقا مع وكالة الغوث يمنحها إمكانية إجراء اختبارات على ٢٥٠ ألف فدان تقام عليها عدد من المشاريع. وقد واجهت الحكومة المصرية مقاومة شعبية للمشروع، لتصدر بيانا سنة ١٩٥٣ تتراجع من خلاله عن موضوع التوطين، ويعتبر هذا المشروع من أهم المشاريع التي قدمت لتوطين اللاجئين الفلسطينيين من مدخل اقتصادي.
- **مشروع ليفي أشكول:** تقدم رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ليفي أشكول في إحدى جلسات الكنيست سنة ١٩٦٥ بمشروع نص على توجيه جزء من الموارد الكبيرة للمنطقة في اتجاه إعادة توطين اللاجئين ودمجهم في بيئتهم الوطنية الطبيعية التي اعتبرها الدول العربية.واستعداد إسرائيل للمساهمة المالية إلى جانب الدول الكبرى في عملية إعادة توطين اللاجئين كحل مناسب لهم ولإسرائيل.

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين بعد حرب ١٩٦٧

لقد شهد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ حرب يونيو/حزيران١٩٦٧ ما يقترب من الخمسين عامًا طرح عدة خطط سلام ومفاوضات. بعض مسارات التفاوض كللت بالنجاح بما في ذلك المفاوضات بين مصر وإسرائيل وبين إسرائيل والأردن لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق فيما يخص النزاع الجوهري بين الإسرائيليين والفلسطينيين(٣٤).

قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، ١٩٦٧: أجيز القرار رقم ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٧ ويجسد المبدأ الذي ألهم معظم خطط السلام اللاحقة الأرض مقابل السلام. ودعا القرار إلى "انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير" و"احترام سيادة أي دولة في المنطقة والاعتراف بها وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام في ظل حدود آمنة ومعترف بها بعيدا عن أي تهديدات أو تصرفات باستخدام القوة". والمعروف أن القرار تعوزه الدقة والوضوح إذ تنص صياغة النسخة الإنجليزية على "انسحاب من أراض"، ما جعل الاحتلال الإسرائيلي يقولون إن ذلك يعني عدم الانسحاب من جميع الأراضي لكن المفاوضين العرب يقولون إن الانسحاب ينبغي أن يشمل جميع الأراضي التي احتلت عام ٦٧.

وصيغ القرار تحت الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، ما يعني أنه يندرج في إطار التوصيات وليس بموجب الفصل السابع من الميثاق والذي يعني أن القرار بمنزلة أمر يجب تنفيذه. وتشير العديد من خطط السلام إلى القرار رقم (٢٤٢)[٣٥].

طرحت عدة خطط سلام بعد حرب ٦٧ لكن لم يحدث شيء حتى بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ أو حرب يوم الغفران كما تعرف في إسرائيل. هيأت هذه الحرب الأرضية لصالح إبرام سلام كما يتجلى في الزيارة التاريخية للرئيس المصري، أنور السادات، إلى القدس في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٧. حيث استغل الرئيس الأمريكي، جيمي كارتر، الاستعداد العام للسلام ودعا الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي، مناحيم بيجن، لإجراء مباحثات سلام في المنتجع الرئاسي بكامب ديفيد بالقرب من العاصمة واشنطن. استمرت المفاوضات لمدة ١٢ يومًا وانتهت بإبرام اتفاقين.

يسمى الاتفاق الأول "إطار السلام في الشرق الأوسط". وقد وضع أسس السلام بتوسيع القرار رقم (٢٤٢) وحدد ما كان يأمل أن يكون سبيلًا لحل "المشكلة الفلسطينية"، ونص على ضرورة إبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل ودعا إلى إبرام معاهدات أخرى بين إسرائيل وجيرانها. نقطة الضعف في الاتفاق الأول هي الجزء المتعلق بالفلسطينيين. هدفت الخطة إلى إنشاء "سلطة حكم ذاتي" في الضفة الغربية وقطاع غزة على أن تتبع لاحقًا "بمحادثات الوضع النهائي" لكن الفلسطينيين لم يكونوا طرفًا في الاتفاق. وجاء مشروع ايغال ألون، حيث طرح

ايغال ألون وزير العمل في حكومة ليفي اشكول مشروعًا متكاملًا للتسوية مع الأردن سنة ١٩٦٨ وقال ألون في مشروعه: إن إسرائيل وحدها لا تستطيع حل المشكلة بأسرها، أو الجزء الأكبر منها اقتصاديًا وسياسيًا وديموغرافيًا. والمشكلة كما يراها ألون تقع في خانة تبادل السكان. فقد استوعبت إسرائيل اليهود، والدول العربية تستوعب اللاجئين العرب بنفس العدد(٣٦).

الاتفاق الثاني هو "إطار كامب ديفيد لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل". وجاء هذا الاتفاق في عام ١٩٧٩ بعد انسحاب إسرائيل من سيناء. مثَّل الاتفاق أول اعتراف من طرف بلد عربي كبير بإسرائيل بصفتها دولة لها الحق في الوجود. قد تكون المحادثات بين الطرفين الأنجح في عملية السلام برمتها. استمرت المعاهدة وأدت إلى تعزيز الموقف الإسرائيلي. بيد أن السلام بين مصر وإسرائيل لم يتسم بالدفء.

ما حدث في كام ديفت يؤكد أهمية فوز جيمي كارتر في الانتخابات الرئاسية سنة ١٩٧٦ وتأثير ذلك على تغيير وجيز في مقاربة الولايات المتحدة لعملية السلام. حيث سعت إدارة كارتر في البداية للتوصل إلى حلٍ شامل والتعاطي مع منظمة التحرير الفلسطينية. ورغم أن عرفات أشار إلى أن منظمة التحرير ستشارك في المفاوضات وستقبل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ مع بعض التحفظات، فإن جهود كارتر قد أُحبطت بفعل ردة الفعل العنيفة محليًا. وبالإضافة إلى ذلك، أجبر فوز حزب الليكود في الانتخابات الإسرائيلية سنة ١٩٧٧ كارتر على تبني هدفٍ أقل طموحًا. ومع ذلك، لم يتحقق أمل كارتر بأن تكون اتفاقات كامب ديفيد الموقعة سنة ١٩٧٨ ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي تبعتها بمثابة نقطة انطلاق نحو اتفاقات مستقبلية. وعلاوةً على ذلك، لم تنفذ إسرائيل قط بنود الحكم الذاتي المحدود في الضفة الغربية وقطاع غزة – التي تفاوَضَ عليها السادات دون مشاركة عرفات أو موافقته. وبدلًا من ذلك، أدى معاودة ظهور التيار المحافظ في السياسة الأميركية الذي أطاح بكارتر في عام ١٩٨٠ إلى استئناف نهج كيسنجر القائم على تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية أو تقويضها أو السعي لتدميرها(٣٧).

قوضت فترةُ ما بعد حرب أكتوبر منظمة التحرير الفلسطينية بطرقٍ أخرى، حيث أسفرَ ارتفاع أسعار النفط عن امتلاء خزائن المنظمة بالأموال الآتية من الدول العربية النفطية والتبرعات المقدمة من الشتات الفلسطيني و"الضرائب" المفروضة عليهم. وكانت الآثار جليةً

للعيان في شبه الدولة التي أقامتها منظمة التحرير في لبنان، ونمط الحياة المسرِف لقيادات المنظمة[٣٨].

ارتفعت مكانةُ عرفات دوليًا بينما أخذ دور المجلس الوطني الفلسطيني في الانحسار. وذلك بعد أن حظيت منظمة التحرير الفلسطينية باعتراف الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، حيث اجتمع المجلس سبع مرات فقط في الفترة ١٩٧٤-١٩٨٨. وبالإضافة إلى ذلك، اتّبع عرفات تفسيره الخاص لبرنامج المجلس الوطني الفلسطيني المكوّن من عشر نقاط لكسب ودِّ واشنطن. فأكّد عرفات على إقامة "سلطة وطنية" -وعلى نظرته الخاصة لِما سيقتضيه ذلك- في حين قدّم تنازلات أخلّت بوضوح بجوانب أخرى من البرنامج. وفي العقود التي تلت.

تطورت الأحداث وصولًا إلى مؤتمر مدريد ١٩٩١، الذي رعته الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ويهدف إلى استلهام المعاهدة بين مصر وإسرائيل من خلال تشجيع البلدان العربية الأخرى على توقيع اتفاقيات سلام مع إسرائيل.

تم تشجيع كل من الأردن ولبنان وسوريا، إضافة إلى إسرائيل ومصر. شارك الفلسطينيون أيضا في هذا المؤتمر من خلال وفد مشترك مع الأردن وليس بوجود ياسر عرفات أو قادة آخرين في منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت إسرائيل ترفض مشاركتها في المؤتمر. وأدى المؤتمر في نهاية المطاف إلى إبرام معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل في عام ١٩٩٤، وربما كان هذا السيناريو سيحصل على أي حال. جرت محادثات بين إسرائيل وسوريا ولبنان لكنها تعثرت منذ ذلك الحين، وتعقدت بسبب النزاعات الحدودية.

أما بالنسبة إلى المسار الفلسطيني، فإنه سريعًا ما توج بمحادثات سرية انتهت إلى إبرام اتفاقية أوسلو[٣٩].

اتفاقية أوسلو

نصت اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية) أو سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني (السلطة الفلسطينية) وأطلق عليها الفلسطينيون (السلطة الوطنية الفلسطينية)، كما وقعت بواشنطن بين الجانبين الفلسطيني والصهيوني بعد اتمام الاتفاق عليها في العاصمة النرويجية أوسلو، في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ على[٤٠] إن حكومة إسرائيل وفريق منظمة التحرير الفلسطينية في الوفد الأردني- الفلسطيني إلى مؤتمر السلام

حول الشرق الأوسط الوفد الفلسطيني ممثلا الشعب الفلسطيني، يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة، والسعي للعيش في ظل (تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها)[٤١].

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية –الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو، من بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338 من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و338[٤٢].

تم الاتفاق أنه سوف تغطي ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

وتبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في اقرب وقت ممكن، ولكن بما لا يتعدى ذلك بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية. ومن المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها: القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ وفور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة، كما هو مفصل سيكون هذا النقل للسلطة ذات طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس. ومباشرة بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وبقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والسياحة. سيشرع الجانب الفلسطيني ببناء قوة الشرطة الفلسطينية كما هو متفق. ويحدد الاتفاق الانتقالي، من بين أشياء أخرى، هيكلية المجلس، وعدد أعضائه، ونقل الصلاحيات

والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس، وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي أيضا سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقا للمادة(٩) والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة. وسوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها إليه مسبقاً. ومن أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سينشئ المجلس قوة شرطة قوية، بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام. وسيخول المجلس سلطة التشريع، وفقا للاتفاق الانتقالي، في مجال جميع السلطات المنقولة إليه.

التعاون في المجالات الاقتصادية إقرارًا بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النهوض بتطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، سيتم إنشاء لجنة اقتصادية إسرائيلية –فلسطينية، من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة كملحق(٣) و(٤) بأسلوب تعاوني، وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

جاء الحديث عن قضية اللاجئين ضمن بنود المادة ٥، والمادة ١٢ من هذا الاتفاق. وقد نصت المادة الفقرة رقم (٣): "من المفهوم أن هذه المفاوضات جاءت لتغطية القضايا القدس واللاجئين والمستوطنات، والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك". ونصت المادة الثانية عشرة على أن الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني سيقومان بدعوة حكومتي مصر والأردن في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون... وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة تقرر بالاتفاق الأشكال التي يتم من خلالها السماح للأشخاص النازحين من الضفة الغربية وقطاع غـــزة عـــام ١٩٦٧ بالعودة"[٤٣]. وتقوم إسرائيل بالتعويض للاجئين عن الممتلكات التي صادرتها في إطار ما يسمى بقانون أملاك الغائبين، سواء كانت ممتلكات خاصة أو عامة. وكذلك التعويض عن المعاناة التي لحقت باللاجئين بسبب طردهم وتهجيرهم من بلادهم ومنعهم من العودة إليها. وكذلك التعويض لمـــن لا يريد العودة من قبل صندوق دولي تساهم بـــه الدول المانحة.

والموقف الأمريكي يتمتع بأهمية كبيرة في مجال التسوية الشاملة من خلال موقعه كراعي أول لعملية السلام وكحليف استراتيجي لإسرائيل وكقوة عظمى تسعى إلى إحلال السلام

الشامل في الشرق الأوسط، والولايات المتحدة الأمريكية قادرة عملياً على الإسهام الفعلي في حل قضية اللاجئين. وكانت الولايات المتحدة في السابق وحتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ تقوم هي بتقديم القرارات المتعلقة "بالأونروا" إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ودعمها بما فيها الفقرة رقم ١١ والمرتبطة بالقرار رقم ١٩٤ والتي تتضمن "حق العودة". وللمرة الأولى في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ وفي ظل المباحثات الجارية في الشرق الأوسط، تم تقديم قرار "الأونروا" من جانب الاتحاد الأوربي وتمت الموافقة من قبل ١٥٩ دولة وامتنعت الولايات المتحدة ومعها إسرائيل عن التصويت(٤٤).

اعتبرت الدول الغربية أن الحل الشامل والنهائي لقضية اللاجئين في تسهيل توطين العدد الأكبر منهم في البلاد العربية التي نزحوا إليها، وتستند في موقفها هذا إلى ضرورة الاعتراف بكل من الحقائق السياسية والديمغرافية التي نتجت من جراء قيام دولة إسرائيل والقيود التي باتت تفرضها على إمكان عودة اللاجئين الجماعية. فالتوطين هو الحل العملي والأكثر واقعية من منظور هذه الدول(٤٥).

سنوات من الزمن مرت على توقيع الاحتفال الباذخ الهوليودي باتفاق أوسلو في باحة البيت الأبيض يوم ١٣ أيلول ١٩٩٣، وبحضور حشد أُريد بزخمه أن يُمنح الحدث مهابة تليق بالبيت الأبيض، وكلينتون الذي طمح أن يقرّبه جهده في الرعاية من جائزة نوبل للسلام، ويضع اسمه بجوار اسم كارتر (بطل) اتفاق كامب ديفد بين السادات وبيجن. هناك من أطنبوا في امتداح أوسلو، وعمدوا إلى إبرازه كحدث مفصلي تاريخي يدشن مسيرة إنهاء الصراع العربي ــ الصهيوني، أو كما قُزّم: الفلسطيني-(الإسرائيلي)، ويأتي بالسلام إلى منطقة الشرق الأوسط(٤٦). الفلسطينيون الذين فاوضوا، وعملوا على التوصل إلى الاتفاق بدوا الأكثر سعادة، ومن سلوكهم المعلن، وتصريحاتهم، وكتباتهم فيما بعد، أثنوا على ذكائهم، وقدراتهم، ودهائهم في إدارة المفاوضات التي وصفوها بالمضنية(٤٧).

تقييم أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في أوسلو وردود الفعل الفلسطينية

كتب إدوارد سعيد في كتابه (غزة- أريحا: سلام أمريكي) ما يلي: ما الغرابة إذاً، والحال هكذا، في أن تستسلم الصفوة العربية والفلسطينية لأسطورة أمريكا والوهم الزائف عن أميركا، وليس حتى لأمريكا بوزنها الفعلي! ثمّ يضيف موضحا فكرته، وهي التي سبق وكتب

عنها نديم البيطار كتابه (هل يمكن كسب الولايات المتحدة في الصراع؟): إن دهشتي وعجبي يتزايدان كلما أمعنت التأمل في الافتراضات القاصرة، بل والخاطئة أحياناً، التي تحكم معرفة العقل العربي الرسمي بالولايات المتحدة، وأول هذه الافتراضات وأبرزها أنه يمكن كسب السياسة الأمريكية لصف الشعوب العربية ومصالحها. أوسلو لم يكن خطأ، بل كان أفدح: لقد كان وسيبقى (خطيئة) اقترفها من فاوض، ورحب، وبارك، وشجع. وصف الراحل إدوارد سعيد المسيرة منذ مدريد: كنت أرى أنها ستؤدي إلى (كارثة)، ولقد وقعت الكارثة بفضل أوسلو، والدليل: تهويد القدس، واستفحال الاستيطان، وتدمير الزراعة الفلسطينية، وتحطيم المجتمع الفلسطيني، وزج الألوف في السجون والمعتقلات، والسلطة التي بلا سلطة، والدولة الموهومة التي لا أرض لها، وهذا ما وصفه إدوارد سعيد في كتابه الثاني عن أوسلو بأنه (سلام بلا أرض). فهل بقيت أرض في الضفة للدولة؟! وهل يمكن أن تنشا دولة بلا أرض؟![٤٨].

نددت القوى السياسية الفلسطينية ولجان الدفاع عن حق عودة اللاجئين بسياسات فريق أوسلو والتي تمخضت في حلقتها الأخيرة عما سمي (وثيقة جنيف) التي تضمنت شطبًا لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي طردوا منها إلى جاب التنازلات الأخرى في قضايا القدس والاستيطان والحدود وسيادة الدولة الفلسطينية المنشودة على جميع أراضيها المحتلة بعدوان ١٩٦٧. وظهر أن المجموعة الفلسطينية المشاركة تنازلت عن أربعة ثوابت وطنية أساسية في حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي طردوا منها وإزالة جميع المستوطنات والسيادة الفلسطينية على القدس الشرقية وإقامة الدولة الفلسطينية على جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلت في عدوان حزيران/يونيو ١٩٦٧[٤٩].

الجبهة الشعبية: السلطة مستمرة في تجاهل الإجماع الوطن، وأن (وثيقة جنيف) تعبر عن استمرار السلطة الفلسطينية في مناقشة القضايا الوطنية بطريقة تفتقر إلى أبسط قواعد الديمقراطية والإجماع الوطني بما يفسح المجال لمزيد من تقديم التنازلات بقضية اللاجئين والأهداف الوطنية الفلسطينية. ودعا السلطة الفلسطينية إلى الالتزام بالبرنامج الوطني ومحدداته استمرار الانتفاضة والمقاومة ومغادرة هذه السياسة المضرة بمستقبل النضال الوطني الفلسطيني[٥٠].

حركة حماس: الوثيقة خرق للشرعية الدولية، وعبر عن ذلك عدنان عصفور من حركة حماس بقوله أن المجموعة الفلسطينية التي وقعت (وثيقة جنيف) هي "مجموعة منعزلة تنازل أصحابها عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني المكفولة دوليًا وهم لا يتمتعون بأي شعبية في الشارع الفلسطيني". وأن "هؤلاء الأشخاص ربطوا مصيرهم بالمصير الصهيوني لأنه لا يوجد لهم شيء سوى القيام ببعض الأمور الاستفزازية للحفاظ على أنفسهم". معتبراً الوثيقة "حلقة خداع في مسلسل الأوهام الذي تعيشه السلطة الفلسطينية". لم تقبل حركة حماس ومجموعات الرفض الأخرى اتفاق أوسلو(٥١).

وشن جمال الشاتي، رئيس لجنة اللاجئين في المجلس التشريعي هجوماً على المجموعة المشاركة في وثيقة جنيف قائلاً: بأن المجلس يستدعي هؤلاء وسيسألهم ويطلب منهم توضيحات حول ما تم الوصول إليه، مؤكداً أن أي حل لا يضمن تنفيذ حق العودة وتنفيذ القرار ١٩٤ سيعتبر "حلاً منقوصاً وغير ملزم للعشب الفلسطيني ومن الواجب التصدي له ومواجهته بكل قوة" واتهم الشاتي أعضاء المجموعة بتقديم تنازلات مجانية مست الحقوق الوطنية الفلسطينية(٥٢).

أصدرت القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية بياناً يوم ١٠/٢٠ رأت فيه أن وثيقة جنيف منزلق خطير نحو التراجع عن الثوابت الوطنية والحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وجاء في البيان: "إن القوى الوطنية والإسلامية تؤكد أن هذه الوثيقة لا تلزم ولا توافق مع إرادته ولا تصلح أساساً لحل قضيته الوطنية، وهي تدعو سائر الفعاليات الشعبية والاجتماعية إلى إعلان موقفها برفض هذه الوثيقة التي لا تمثل سوى أصحابها، كما تدعو قيادة م.ت.ف. والسلطة الوطنية إلى اتخاذ موقف حاسم وواضح إزاءها". وظهر أن الظرف الراهن تطلب الابتعاد عن كل ما من شأنه صرف الأنظار عن أولوية مجابهة العدوان الإسرائيلي، أو إثارة الارتباك والتصدع في الصف الوطني. وشعورًا منها بالضرورة القصوى لتعزيز الوحدة الوطنية وإنهاء الفوضى الناجمة عن تعدد مراكز القرار في هذه الظروف الحرجة، فإن القوى الوطنية والإسلامية تجدد دعوتها إلى تنفيذ قرار المجلس المركزي الفلسطيني وتشكل قيادة وطنية موحدة تكفل توحيد مركز القرار الوطني السياسي والكفاحي على أساس المشاركة الجماعية لكل قوى شعبنا الحية، بما يكفل تصويب مسيرتنا الوطنية وقيادتها إلى بر الأمان(٥٣).

أصدر المكتب السياسي لحزب «فدا» بياناً أكد فيه أنه لم يشارك في التوصل إلى مسودة اتفاق جنيف، وانه ليس طرفًا فيها وليس ملزمًا بها. وجاء في البيان "أن الاتفاقية لا تلبي كامل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني"(٥٤).

كان هناك معارضة شديدة من قبل مسؤولين أساسيين في منظمة التحرير الفلسطينية ووجهوا انتقادات علنية لنهج قيادة عرفات آنذاك. وشمل التيار الرافض لأوسلو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين والإسلاميين بالإضافة إلى قياديين من حركة فتح منهم فاروق القدومي الذي رفض اللحاق بعرفات وصحبه لدى عودتهم إلى غزة عقب توقيع اتفاق أوسلو(٥٥).

وضع اللاجئين الفلسطينيين بعد أوسلو

حاولت مفاوضات أوسلو معالجة العنصر الغائب عن جميع المحادثات السابقة وهو إجراء مباحثات مباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين الذين مثلتهم منظمة التحرير الفلسطينية. تمثلت أهمية هذه المباحثات في التوصل إلى اعتراف نهائي متبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية(٥٦). وجرت المفاوضات في سرية تامة تحت رعاية النرويج ووُقِّع الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان في البيت الأبيض يوم ١٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣ في حضور الرئيس الأمريكي، بيل كلينتون. وتصافح كل من ياسر عرفات، وإسحاق رابين.

نص اتفاق أوسلو على انسحاب القوات الإسرائيلية على مراحل من الضفة الغربية وغزة وإنشاء "سلطة حكم ذاتي فلسطينية مؤقتة" لمرحلة انتقالية تستغرق خمس سنوات على أن تُتوج بتسوية دائمة بناء على القرار رقم ٢٤٢ والقرار رقم ٣٣٨. وتحدث الاتفاق عن وضع "حد لعقود من المواجهة والنزاع" وعلى اعتراف كل جانب "بالحقوق الشرعية والسياسية المتبادلة" للجانب الآخر. لكن بالرغم من أن النص على إقامة دولة فلسطينية لم يرد في نص الاتفاق بوضوح، فإن المعنى الضمني يعني إنشاء دولة فلسطينية في المستقبل إلى جانب إسرائيل(٥٧).

كان ثمة تبادل للرسائل بين ياسر عرفات الذي ذكر أن "منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق إسرائيل في الوجود بسلام وأمن في حين قال إسحاق رابين "قررت حكومة إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني".

كانت المواقف الفلسطينية الرسمية من مسألة اللاجئين عامة ومن حق العودة خاصة تتطور من رفض ما هو دون تنفيذ القرار رقم ١٩٤ تنفيذًا كاملاً إلى تكيّف إزاء وجود إسرائيل. ويبقى اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" المنعطف الرئيس في المواقف الفلسطينية الرسمية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين.ولعل أهم ما رشح عن اتفاق أوسلو القبول بقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ أساسًا للمفاوضات المستقبلية مع "إسرائيل"(٥٨).

يتحدث شفيق الحوت(٥٩) عن توقيع اتفاق أوسلو: بعد أوسلو، انتهت منظمة التحرير حيث لا وجود مادي لها. فياسر عرفات تجاوز هذه المنظمة وغيّر في ميثاقها ثم إن أوسلو نفسها تحدّ من صلاحيات م. ت. ف إلا فيما يتعلق بالتوقيع معها. التمثيل السياسي الذي كان للمنظمة تقلص ليمثل فقط السلطة الفلسطينية وينفذ بنود أوسلو. فممثل الشعب الفلسطيني اليوم لم يعد ينادي بما كانت تنادي به م. ت. ف من شعارات: الحق بالعودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية(٦٠).

سنوات التهجير والبعد عن الوطن طويلة، ولم تزل الذاكرة الشعبية الفلسطينية ندية بالشوق إلى ربى فلسطين. سنوات من القهر والظلم والحرمان والبؤس والبعد عن نسيم وبيارات فلسطين لم تفلح في طمس ذاكرة أهل فلسطين. تمرّ في أزقة المخيمات فتلمح أن فلسطين ساكنة في الجوانب الحياتية المختلفة لأهلها: في أسماء محالّهم وفي شوارعهم وجدرانهم وأسماء أبنائهم ونواديهم ومدارسهم وأدبهم وكلامهم.... وغير ذلك(٦١).

كثيرة هي الإحصاءات التي أثبتت أن اللاجئين الفلسطينيين لم يتنازلوا عن حقوقهم وفي مقدمتها حق العودة إلى فلسطين وأحدث هذه الإحصاءات إحصاء مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (في ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠٦) حيث كانت نتيجة الاستطلاع: ٨١,٥% متأكدون من عودتهم إلى فلسطين بشكل أو بآخر. ٩٨,٣% لا يجدون في التعويض والتوطين في لبنان حلاً لقضيتهم، و٧٩,٦% لا يقبلون إلاّ العودة إلى بلداتهم وقراهم الأصلية التي أخرجوا منها(٦٢).

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات

لماذا لا يعود اللاجئون إلى ديارهم ويحلون مشكلتهم؟ هذا ما يريده معظمهم. وهم يؤمنون، من باب الحق والعدل، بأنه يجب السماح لهم بالعودة إلى منازلهم وحقولهم وقراهم. ويشجعهم على الإيمان بهذا الحل المتوفر أمامهم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة نصت على ذلك في قراراها المؤرخ ١١ كانون أول/ ديسمبر ١٩٤٨. ونتيجة أسباب نفسية محضة يسهل فهمها عقد اللاجئون أمالاً كبيرة على التأكيد الذي تضمنه هذا القرار. وإذا نال بعض معظم الناس في وضعهم حق الاختيار بين العمل في بلاد أجنبية والعودة إلى ديارهم، وإلى أوضاع عرفوها منذ الصبا، فهم يؤثرون العودة إلى بلادهم. وإن قيل لهم إن الأوضاع تغيرت بعد غيابهم لدرجة أنهم لن يكونوا سعداء مرة أخرى هناك، فإنهم يترددون في تصديق هذا القول، ويرتابون من أن شَرَكًا قد نُصب لهم لإبقائهم في المنفى إلى أن يفوت الأوان على عودتهم. وحتى لو قيل لهم إن بيوتهم دُمرت فإنهم يرددون أن الأرض باقية.

- إن توطين اللاجئين الفلسطينين خارج فلسطين قضية سياسية تتناقض مع مسألة العودة إلى الوطن والتعويض والتسوية الأقليمية النهائية[٦٣].
- إذا كانت قضية فلسطين دائمًا أولى اهتمامات جامعة الدول العربية. ومنذ بدء أعمالها أخذت على عاتقها عرض القضية الفلسطينية أمام الأمم المتحدة في المدة ١٩٤٦-١٩٤٨. عام ١٩٥٢ تبنى مجلس وزراء الجامعة العربية سلسلة من القرارات فيما يتعلق بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين في الدول الأعضاء في الجامعة. وفي سنة ١٩٦٥م تُوجت هذه الجهود بتبني بروتوكول الدار البيضاء بشأن معاملة الفلسطينيين في الدول العربية[٦٤]. فأين دور الجامعة بعد أوسلو.
- هناك مبدآن رئيسان أثّرا في مواقف الدول الأعضاء في الجامعة العربية حيال اللاجئين الفلسطينيين. هذان المبدآن وإن لم يكونا منسجمين بالضرورة، كانا ملائمين سياسيًّا في ذلك الوقت. كان المبدأ الأول تضامن العرب وتعاطفهم مع اللاجئين، وقد أدى نظريًّا، على الأقل إلى قرار مجلس الجامعة بمنح اللاجئين الفلسطينيين الإقامة والحق في العمل أسوة بمواطني الدول الأعضاء. وكان المبدأ الثاني الحفاظ على الهوية الفلسطينية وتأكيد بقاء وضع الفلسطينيين كلاجئين، لتجنب إعطاء دولة الاحتلال عذرًا للتنصل من

مسؤولياتها عن محنتهم[٦٥]. ولم يبق التوازن بين هذيْن المبدأين قائمًا، وسرعان ما تحوَّل الحفاظ على هوية اللاجئين الفلسطينيين ذريعة لسنّ القوانين الجائرة بحق الفلسطينيين اللاجئين[٦٦].

- لم يكن غائبًا عن بال سلطات الاحتلال حجم الجريمة التي اقترفتها بطرد الفلسطينيين من أرضهم. ولم يكن غائبًا عن بالها أيضًا حجم المخاطر التي يمكن أن تهدد "دولة اليهود" في حال عودة هؤلاء اللاجئين، على الأقل على المستوى الديموغرافي.
- في مقابلة مع صحيفة "هآرتس" في تموز/ يوليو ١٩٩٤، أشار نائب وزير الخارجية آنذاك، يوسي بيلين، والمعروف باتخاذ موقف الحمائم في حكومة العمل الإسرائيلية، إلى أن القرار رقم ١٩٤ "مهم في رمزيته" فقط بالنسبة إلى إسرائيل والعرب، بمن فيهم الفلسطينيون. وفي حين كان بيلين يخفف من حدة القرار رقم ١٩٤، عمد رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحاق شامير، إلى صيغة أكثر مباشرة في التعليق على حقّ الفلسطينيين في العودة، إذ قال: إن تعبير "حق العودة" فارغ المضمون ولا معنى له. ولن يحدث ذلك أبدًا بأي طريقة أو صورة أو شكل. هناك فقط حق يهودي في العودة إلى أرض إسرائيل[٦٧].
- كلام شامير يعكس الصورة الحقيقية للاعتقاد الإسرائيلي فيما يتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين. فالأمر يتعلق بحياة أو موت دولتهم بكل معنى الكلمة. المهم في هذا السياق أن يكون معلومًا أن المنطلق فيما يتعلق بموضوع اللاجئين واحد في السياسات الإسرائيلية وهو الرفض التام للموضوع لأسباب كثيرة، ليس آخرها البعد الديموغرافي للمسألة كما ذكرنا. ولكن البحث في مختلف تصريحات ومواقف السلطات الإسرائيلية ومواقفها بشأن حق العودة، مهما يكن جزئيًّا، يُظهر تأقلمًا أكيدًا مع ظروف الزمان الذي كانت تُطرح فيه قضية العودة للاجئين الفلسطينيين.
- نظرًا إلى عدم إمكان إنكار تام لوجود هذا الحق، فقد تمّ وضع استراتيجيات مختلفة بحسب الظروف، من أجل تجنب هذا الحق، أو على الأقل من أجل تأخير وقت إثارته إلى أقصى حد[٦٨].

- يمكن رصد المواقف الإسرائيلية المختلفة، والحجج التي دأبت سلطات الاحتلال على التمسك بها وفق الآتي: -حجة مسؤولية النزوح[٦٩]: تتلخص هذه الحجة بأنه ليس لإسرائيل أي مسؤولية في نزوح الفلسطينيين، ويبدو ذلك واضحًا في كتاب وزير خارجية حكومة إسرائيل المؤقتة موشيه شاريت، إلى وسيط الأمم المتحدة بتاريخ ١ آب/ أغسطس ١٩٤٨: إن الرحيل المكثف للعرب الذين هربوا من دولة إسرائيل ومن المناطق التي احتلتها القوات اليهودية، لهو نتيجة مباشرة للاعتداء العربي الآتي من الخارج[٧٠].
- نظرية عدم مسؤولية دولة الاحتلال عن طرد اللاجئين الفلسطينيين تكررت ذاتها على لسان ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة في السبعينيات: إن أساس مشكلة الاجئين الفلسطينيين العرب كان رفض العرب قرار التقسيم الذي وضعته الأمم المتحدة، والحرب التي شنوها على دولة إسرائيل في اليوم الذي تلا إعلان ولادتها. إذاً، فإن المسؤولية تقع عليهم، فلو قبل العرب بالقرار، لما كان هناك مشكلة لاجئين[٧١].
- حجة تبادل السكان: تنطلق هذه الحجة من المزج بين وضع اللاجئين اليهود ووضع اللاجئين الفلسطينين. الأمر الذي جعل هذا المزج ممكناً هو استخدام اللفظة ذاتها: لاجئ، للدلالة على واقعين مختلفين. ولكن الواقع أن لفظة "لاجئ" المتعلقة باليهود تختلف عن تلك المتعلقة بالفلسطينيين. ففي الأساس لا يصح أن يُطلق كلمة لاجئ على اليهودي، لإن هذه الكلمة توحي بأن هناك هجرة قسرية نتيجة عوامل معينة أجبرت اليهود على مغادرة البلدان العربية وغير العربية التي كانوا يقطنونها. وهذا غير صحيح لأن اليهود تركوا بلدانهم بإرادتهم وتحت تأثير الإغراءات التي قدمتها سلطات الاحتلال. إن أحدًا من البلدان التي كان اليهود يسكنون فيها قبل هجرة إلى فلسطين لم يُجبر اليهود على المغادرة ولم يقم بأي عمل عدائي لطرد اليهود. ولكن، في الجهة الأخرى تأخذ كلمة لاجئ للفلسطيني دلالة مختلفة. فهو الذي أُجبر عنوة بفعل الاحتلال الإسرائيلي وعمليات القتل والتنكيل على ترك أرضه.

- لقد عملت سلطات الاحتلال على المقابلة بين الصورة المثالية النموذجية للموقف الإسرائيلي الكريم المُستقبِل لليهود الآتين من أوروبا ومن بلاد أخرى، وخصوصًا البلاد العربية، والموقف الأناني للدول العربية التي ترفض القيام بالشيء نفسه حيال أشخاص من العِرق نفسه.
- في ردود ممثل الاحتلال الإسرائيلي على الأسئلة التي وُجهت إليه في الجلسة التي شهدت انضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة، قال: إننا لا ننوي إعادة اليهود إلى العراق وسورية ومصر والمغرب واليمن، وإلى بلاد عربية أخرى... كي نستقبل لاجئين عربًا مكانهم. الواقع أنه حدث تبادل سكان بين إسرائيل والبلاد العربية(٧٢).
- شرط القرار رقم ١٩٤: "العيش بسلام مع جيرانهم": لقد نص قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ على هذا الشرط. [فالجمعية العامة]: "وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد، تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم".
- إن بداية الفقرة رقم ١١ التي تبدو ظاهريًّا واضحة، تقصد اللاجئين، أي الأشخاص الذين طردوا من بلدهم والتي انتُزعت ممتلكاتهم منهم، فتعطيهم الحق في العودة إلى بلدهم "في أقرب وقت ممكن"، شرط أن يرغبوا في ذلك وأن يعيشوا بسلام مع جيرانهم.
- لقد شكل نهج جنيف ومدرسته إحدى أبرز محطات التصفية التي مرت بها القضية الفلسطينية وذلك بالعمل على تصفية الصراع العربي الصهيوني على قاعدة التسليم بالمخطط الأمريكي الإسرائيلي الذي يلغي حقوق الشعب الفلسطيني على أرضه ووطنه ومحاولة تسويق المشاريع المقدمة كما في جنيف تحت شعار الواقعية والعقلانية والحكمة والممكن والمعادلة القائمة والتحالفات الدولية القائمة وأحادية المحكومية للعالم، من أجل تصفية قضية اللاجئين وخرق جميع المواثيق والقرارات الدولية وخاصة القرار ١٩٤ الذي يؤكد على حق اللاجئين في العودة إلى أرضهم وإطلاق مبادرة التوطين في البلدان الذين يقيمون فيها بالوسائل المختلفة.
- لا يمكن لأحد أن يستمد تفويضا من الذين هجروا من أبناء الشعب الفلسطيني للبت بمسألة تعتبر حق فردي لا يسقط بالتقادم ولا من أصحاب الأراضي التي سيتم

مصادرتها، ومن سيقوم بتعويضهم عن خسرانهم لممتلكاتهم الخاصة من أرض وبيوت وهل تم أخذ موافقتهم، والأراضي المطروحة للتأجير...؟! وهل وافق أصحاب هذه الأراضي على تأجيرها...؟!

توصي الدراسة بما يلي:

- من حق هذا الشعب الفلسطيني البطل الذي ما زال يتمسك بحقه في عودته إلى دياره التي هجر منها ويقدم بدون حدود، وإن بقيت معاناة الشعب الفلسطيني مستمرة، واستمرَ الصهاينة بظلمهم ماضون يحتلون الأرض، ويعتدون على الأمة، ولا يقرون بقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، ذات السيادة الكاملة، ويطلقون سراح كل الأسرى والمعتقلين، ويعيدون من شردوا من ديارهم، فلن يكون هناك حلا نهائيًا مقبولًا من أبناء فلسطين لهذا الصراع مع المحتل.
- إن أي تنازل عن حق العودة يجب أن يدان، رغم كل محاذير الأمر الواقع الذي أوجده الاحتلال لأن مثل تبريرات سرية، تصب جميعها في خدمة الاحتلال وتكريس يهودية فلسطين على طريقة التفريط بكل شيء بموازاة مفاهيم الخصخصة في ظل إمبراطورية اميركية صهيونية تشيّع الوهم بأنها خاتمة التاريخ(٧٣).
- إن قضية فلسطين كانت دائمًا وأبدا قضية لاجئين.. وهذا هو جوهرها الإنساني والسياسي، ولهذا ظلت وستظل قضية مركزية للأمتين العربية والإسلامية، أما ما فعل على مسرح جنيف في تلك الحقبة الزمنية، كان بمثابة انقلاب آثم على قدسية النضال من اجل فلسطين ونيل من الصمود الأسطوري للفلسطينيين.. صمود يعبر عن الأمل والإيمان بأن الحق لا يزول بالقوة ولا بواقع احتلال يستعصي حتى على الحجر القبول بظلمه وظلامه.
- إن حق كل الفلسطينيين بالعودة إلى أراضيهم التي اخرجوا منها في العام ١٩٤٨ هو تاريخي وشرعي وقانوني بنص القرار ١٩٤ الذي أصدرته الأمم المتحدة، أي المجتمع الدولي بأسره بمن في ذلك الولايات المتحدة الاميركية. وأنهم يريدون المساواة ما بين تنازل الفلسطينيين عن أبرز حقوقهم التاريخية وتخلي إسرائيل عن قسم من المكتسبات التي سرقتها نتيجة لحرب ١٩٦٧ وليس عن كل هذه المكتسبات.

- الإقرار بتجزئة الأراضي الفلسطينية وتجزئة القدس على أساس الوجود السكاني والمستعمرات الاستيطانية مما يجعل إمكانية قيام دولة فلسطينية ذات سيادة أمراً مستحيلاً في ظل وجود السور الانعزالي سور الفصل العنصري سور برلين الجديد الذي يتلوى كالأفعى في أحشاء الأرض الفلسطينية والذي يحول المدن والقرى الفلسطينية إلى سجون كبير.
- إن أخطر ما في وثيقة جنيف هي المادة (١٧) والتي تشمل بندا ختاميًا ينص على إصدار قرار دولي من مجلس الأمن ومن الجمعية العامة للأمم المتحدة يتبنيان الوثيقة كاتفاقية دولية ويلغيان جميع قرارات الأمم المتحدة السابقة بشأن القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي وهذا سيعتبر أكبر إنجاز سيحققه الاحتلال.
- هل تم أو سيتم حقاً توعية ومشاورة اللاجئين حول حقوقهم والخيارات المطروحة أمامهم أم سيتم الاعتماد على حالة الإحباط التي يعيشها الشارع والمخيم الفلسطيني لتمرير الحل والقبول بأي شيء من خلال إيجاد مؤسسات مثل كيفيتاس وبانوراما تسوق هذا الطرح لهم..؟!.
- إن قضيه اللاجئين الفلسطينيين قضيه مفصلية وهي غاية في التعقيد والحساسية، ولا يمكن أن تحل بهذه البساطة، خاصة إذا كانت المحصلة ستكون في نهاية الأمر على حساب وحدة الصف الفلسطيني، وإعطاء شرعيه للمحتل وتوفير غطاء له، لما ارتكبه من جرائم بحق شعبنا، وعلى الرغم من ذلك فان هذا الكلام لن يرضي المحتل أبدا، لأنه يعتقد بأنه يملك القوه العسكرية، وآلة الحرب المتطورة التي يقتل ويدمر بها على الأرض، لمنع أبناء هذا الشعب من الوصول لتحقيق أهدافه الوطنية.

هوامش البحث ومصادره:

(١) علاء محمد منصور، اللاجئين وحق العودة بين الواقع وفرضيات، دنيا الوطن، ١٤ أيار/ مايو ٢٠١٥.

(٢) محمد عبدالرحمن عريف، ذكرى يوم الأرض وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، لاجئ نت.

http://laji-net.net/arabic/Default.asp?ContentID=46877&menuID=20

(٣) علاء محمد منصور، اللاجئين وحق العودة بين الواقع وفرضيات، المرجع السابق.

(٤) محمد عبدالرحمن عريف، فِيّ ذِكرَىّ أوُسلُو... أَيّنَ حَقْ العَوُدَة لِلاجِئّيّنَ الفِلِسطِينِيينَ؟، شجون عربية، ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦.

(٥) محمد عبدالرحمن عريف، أيام الأراضي الفلسطينية.. قراءة في أفكار رابين وبيرس ونتنياهو، رأي اليوم، ٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٨.

(٦) محمد عبدالرحمن عريف، توثيق الروايات الشفوية في التأريخ لنكبة فلسطين، الحياة اللندنية، ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧.

(٧) رأفت مرة، مرجع سابق، ص٢٠، وموقع الأونروا:

http://www.un.org/unrwa/arabic

(٨) إيليا زريق، اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، ص١٣-١٤.

(٩) محمد عبدالرحمن عريف، توثيق الروايات الشفوية في التأريخ لنكبة فلسطين، المرجع السابق.

(١٠) رأفت مرة، مرجع سابق، ص٢١.

(١١) إن تحقيق الهدف الصهيوني في إقامة "دولة اليهود" (اسم كتاب لهرتزل مؤسس الحركة الصهيونية) كان يفرض أن يكون هناك وعي صهيوني بالحقائق الديموغرافية، فلا يكفي احتلال الأرض فقط، بل إقامة الدولة تستلزم "طرد السكان الفقراء عبر الحدود من دون أن يفطن أحد، وتأمين فرص عمل لهم في بلاد العبور" كما قال ثيودور هرتزل في يومياته (١٢ حزيران/ يونيو١٨٩٥). انظر: مايكل بريور، بحث في كتاب "اللاجئون الفلسطينيون: حق العودة" عن مركز دراسات الوحدة العربية، ص٨٣ والموسوعة الفلسطينية، المجلد الخامس، ص١١٧.

(١٢) كان بن جوريون أول رئيس وزراء لدولة الاحتلال قد علّق أهمية كبرى على طرد الفلسطينيين فقال في يومياته (يوم ١٢ تموز/ يوليو ١٩٢٧): "إن الترحيل الإجباري للعرب من أودية الدولة اليهودية المقترحة يمكنه أن يمنحنا شيئًا لم يكن لدينا قط، حتى عندما وقفنا على أقدامنا خلال زمني الهيكل الأول والهيكل الثاني". نكتفي بهذه التصريحات لأبرز قادة الحركة الصهيونية للتأكيد أن فكرة إجبار الفلسطينين – أصحاب الأرض– على ترك أرضهم كانت فكرة أصيلة في الفكر الصهيوني الذي كان يعي خطورة أن يبقى الفلسطينيون جاثمين على أرضهم. المرجع السابق، ص٨٥، ٨٦.

(١٣) رأفت فهد مرة، دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، دراسة ميدانية ٢٠٠٦، ص٨-١١.

http://www.achr.nu/kt17.htm

(١٤) محمد عبدالرحمن عريف، فيّ ذِكرَىَ النَكبَةَ، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، ١٦ أيار/ مايو ٢٠١٦.

(١٥) الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، الموسوعة الفلسطينية، ٨ آب/ أغسطس ٢٠١٦.

https://www.palestinapedia.net/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%87%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86/

(١٦) محمد عبدالرحمن عريف، فيّ ذِكرَىَ النَكبَةَ، المرجع السابق.

(١٧) جواد الحمد، الشعب الفلسطيني ضحية الإرهاب والمذابح الصهيونية، ص١٣.

(١٨) جواد الحمد، المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني، ص٢٤.

(١٩) محمد عبدالرحمن عريف، فيّ ذِكرَىَ النَكبَةَ، مرجع سابق.

(٢٠) بيان نويهض الحوت، صبرا وشاتيلا، ص٣٣.

(٢١) المرجع السابق، ص٣٢.

(٢٢) لِكس تاكنبرغ، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، ص٣٣.

(٢٣) بيان نويهض، مرجع سابق، ص٣٢.

(٢٤) سفارة فلسطين في لبنان، قرارات الجمعية العامة، نص قرار التقسيم رقم ١٨١ التوصية بخطة لتقسيم فلسطين.

https://www.palembassy-lb.net/_document.php?document_id=11

(٢٥) لكس تاكنبرغ، مرجع سابق، ص٢٧-٢٨.

(26) www.alhourriah.org

(٢٧) وجوب السماح بالعودة، في أقرب تاريخ عملي، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع التعويض عن أملاك الذين يختارون عدم العودة وعن كل خسارة في الأملاك أو أي ضرر لحق بها، عندما يكون من الواجب، وفقًا لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عنها من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة. لكس تاكنبرغ: مرجع سابق، ص٢٩-٣٠

(٢٨)-المرجع نفسه: ص٣٠.

(٢٩)-المرجع نفسه: ص٣٠.

(٣٠)-هشام محمد يعقوب، اللاجئون الفلسطينيون في لبنان خلفيات، تداعيات، ووقائع، منظمة "ثابت" نيسان ٢٠٠٨.

(٣١) اسعد العزوني، وثائق توطين الفلسطينيين،الكفاح العربي، لبنان، ٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٨.

(٣٢) محمد عبدالرحمن عريف، فِيّ ذِكرَىّ أوُسلُو... أَيّنَ حَقْ العَوُدَة لِلاجِئيّنَ الفِلسطِينِيينَ؟، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦.

(٣٣)-اسعد العزوني، وثائق توطين الفلسطينيين، الكفاح العربي، لبنان، ٣شباط/ فبراير ٢٠٠٨.

(٣٤)-تاريخ محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ٢٩يوليو/ تموز ٢٠١٣، بي بي سي.

http://www.bbc.com/arabic/middleeast

(٣٥) يدعو القرار رقم(٣٣٨) الذي يرتبط في العادة بالقرار السابق إلى وقف إطلاق النار في حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣ ويحض على تطبيق القرار رقم (٢٤٢) "بجميع حذافيره".

(٣٦) اسعد العزوني، وثائق توطين الفلسطينيين،الكفاح العربي، لبنان، ٣شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(37) http://egypt.jadaliyya.com/pages/index/14144

(٣٨) ففي مقابلة أجريت سنة ٢٠٠٤، استذكر شفيق الحوت قائلًا إن "المال دمر الثورة،" موضّحًا بأن "الفساد نما بالتوازي مع أموال النفط،" وأن "مستوى معيشة [القيادة] تحسّن إلى مستوى لا يليق بحركة تحررٍ وطني." غير أن ذلك لم يكن سوى مقدمةٍ لِما سيحدث بعد أوسلو. "

Arafat and the Journey of the Palestinian Revolution: An interview with Shafiq al-Hout," Journal of Palestine Studies Vol. 39 (1) Autumn 2009: 50

(٣٩) تاريخ محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ٢٩يوليو/ تموز ٢٠١٣، بي بي سي

http://www.bbc.com/arabic/middleeast

(٤٠) أحمد قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق،١-مفاوضات أوسلو ١٩٩٣ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٥)، ص ٣٨٢ – ٣٨٧.

(٤١) نجاح عبدالله سليمان، وداعًا أوسلو وأخواتها، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، ١٩ تشرين الأول/ ديسمبر ٢٠١٧.

(٤٢) نجاح عبدالله سليمان، وداعًا أوسلو وأخواتها، المرجع السابق.

(٤٣) عمر محمود شلايل، اللاجئون٢٠٠٥. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا.

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3266

(٤٤) لقد صدر أهم تعبير عن موقف الولايات المتحدة في موضوع اللاجئين في عام ١٩٧١، عندما وجه الرئيس الأمريكي نيكسون رسالة عاجلة إلى رئيسة الحكومة الإسرائيلية "جولدا مائير" أكد فيها: "أننا لن نضغط على إسرائيل كي تقبل بحل مشكلة اللاجئين التي تُغير الطابع اليهودي لدولة إسرائيل من الأساس ويهدد أمنها". والموقف الأمريكي في أوسلو، هو في استبعاد دور الأمم المتحدة وفي تهميش الدور الأوربي، وإعلان موقفها المبدئي في قضية اللاجئين وهو أن ما تتفق عليه أطراف النزاع يكون مقبولاً لديها. المرجع السابق.

(٤٥) في اجتماع اللجنة المتعددة الأطراف لشؤون اللاجئين، حرصت الولايات المتحدة على وضع تعريف عام وواسع للاجئ الفلسطيني ينص على أن: "اللاجئ هو كل من اقتلع من مكانه نتيجة للنزاع" ، وكان الهدف من ذلك هو دمج يهود الدول العربية الذين نزحوا إلى إسرائيل في هذا التعريف. ويبين الاستطلاع الذي أجرته مؤسسة "جالوب "Gallup" "في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ أن نحو ثلثي الشعب الأمريكي يوافق على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم بمقتضى قرارات الأمم المتحدة، ورأي أكثر من ثلثي الشعب الأمريكي أن على الولايات المتحدة أن تلتزم الحياد، وأن نحو ٤٠% من الأمريكيين يرون أن الولايات المتحدة تحابي إسرائيل في محادثات السلام بينما قال ٤% فقط أنها تحابي الفلسطينيين. المرجع السابق.

(٤٦) رشاد أبوشارو، أوسلو: خطيئة وكارثية.

http://www.safsaf.org/word/2013/sep/92.htm

(٤٧) رشاد أبوشارو، المرجع السابق.

(٤٨) رشاد أبوشارو، المرجع السابق.

(٤٩) جاء هذا فيما ندد به الرفيق صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بمضمون وثيقة جنيف وذلك في تصريح له يوم ١٤/١٠.

(٥٠) نجاح عبدالله سليمان، وداعًا أوسلو وأخواتها، المرجع السابق.

(٥١) تاريخ محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ٢٩يوليو/ تموز ٢٠١٣، بي بي سي http://www.bbc.com/arabic/middleeast

(٥٢) نجاح عبدالله سليمان، وداعًا أوسلو وأخواتها، المرجع السابق.

(٥٣) نجاح عبدالله سليمان، وداعًا أوسلو وأخواتها، المرجع السابق.

(٥٤) يذكر أن مؤسس «فدا» ياسر عبد ربه هو الذي ترأس الجانب الفلسطيني في اللقاءات التي تم خلالها التوصل إلى «اتفاقية جنيف» وقد سبق لعبد ربه أن تبرأ أية مسؤولية في «فدا» واعتبر بيان «فدا» الأخير بمثابة ردة رجل لعبد ربه، في سياق المحاكاة الدائرة بين الطرفين على خلفية التنافس على المواقع الأولى في الحكومة الفلسطينية. كما يذكر أيضاً أن جمال زقوت عضو المكتب السياسي لـــ«فدا» شارك مباحثات جنيف والتوقيع على الوثيقة المذكورة أعلاه.

(٥٥)–إيليا زريق: اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، ص١٤٣.

(٥٦) تاريخ محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ٢٩ يوليو/ تموز ٢٠١٣، بي بي سي http://www.bbc.com/arabic/middleeast

(٥٧) نجاح عبدالله سليمان، وداعًا أوسلو وأخواتها، المرجع السابق.

(٥٨) صدر هذان القراران في أعقاب حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ على التوالي. وكان القرار ٢٤٢ قد دعا إلى تحقيق تسوية عادلة لمسألة اللاجئين، إلا أنه ترك تعريف اللاجئين غامضًا. والقرار ٣٣٨ جاء ليؤيد القرار ٢٤٢ ويدعو الأطراف المختلفة إلى وقف إطلاق النار. (راجع www.ahram.org)

(٥٩) كان عضو لجنة تنفيذية وعضو مجلس وطني فلسطيني واستقال من اللجنة التنفيذية ومن تمثيله للمنظمة في لبنان عام ١٩٩٣ احتجاجًا على توقيع القيادة الفلسطينية على اتفاقية أوسلو.

(60) http://www.achr.nu/kt17.htm

(٦١) لعل أروع ما وقع بين يديّ من شهادات للاجئين الفلسطينيين ما قرأته في إحدى قصائد الشاعر الفلسطيني مروان الخطيب حينما قال: أخبريني عن زواريب المخيمْ، سَمِنَتْ أم هي ما زالتْ من الوجدِ نحيلهْ... أخبيرني يا زمانًا ليس يُنسىمروان الخطيب: ديوان صهيل الأرجوان، قصيدة " أخبريني عن زواريب المخيم".

(62)- www.pahrw.org و http://www.palestine-info.info

(٦٣) المرجع نفسه، ص ٣١–٣٢.

(٦٤) لكس تانبرغ: مرجع سابق، ص١٧٠.

(٦٥) المرجع نفسه، ص١٧٠.

(66) –http://www.insanonline.net

(٦٧) إيليا زريق: اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، ص١٠٨.

(٦٨) رمضان بابذجي وآخرون: حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، ص١٣٢.

(٦٩) نذكر هنا مصطلح النزوح بمعنى الطرد والهجرة لأن الساسة اليهود كانوا يلعبون على المصطلحات لتغيير الطرد والتهجير إلى نزوح.

(٧٠) رمضان بابذجي، المرجع السابق، ص١٣٣.

(٧١) المرجع نفسه: ص١٣٤.

(٧٢) المرجع نفسه: ص١٣٦.

(٧٣) أحمد محيسن، لا عودة عن حق العودة.
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=2248

المراجع والمصادر

-أحمد قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق،١-مفاوضات أوسلو ١٩٩٣ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٥).

-أحمد محيسن، لا عودة عن حق العودة.
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=2248

-اسعد العزوني، وثائق توطين الفلسطينيين، الكفاح العربي، لبنان، ٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٨.

-الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، الموسوعة الفلسطينية، ٨ آب/ أغسطس ٢٠١٦.

-إيليا زريق، اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية.

-بيان نويهض الحوت، صبرا وشاتيلا.

-تاريخ محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ٢٩يوليو/ تموز ٢٠١٣، بي بي سي

-رأفت فهد مرة، دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، دراسة ميدانية ٢٠٠٦.

-جواد الحمد، الشعب الفلسطيني ضحية الإرهاب والمذابح الصهيونية.

- المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني.

-رمضان بابذجي وآخرون: حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه.

-سفارة فلسطين في لبنان، قرارات الجمعية العامة، نص قرار التقسيم رقم ١٨١ التوصية بخطة لتقسيم فلسطين.

-لِكس تاكنبرغ، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي.

-علاء محمد منصور، اللاجئين وحق العودة بين الواقع وفرضيات، دنيا الوطن، ١٤ أيار/ مايو ٢٠١٥.

-عمر محمود شلايل، اللاجئون٢٠٠٥. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا.

-مايكل بريور، بحث في كتاب "اللاجئون الفلسطينيون: حق العودة" عن مركز دراسات الوحدة العربية، والموسوعة الفلسطينية، المجلد الخامس.

-محمد عبدالرحمن عريف، ذكرى يوم الأرض وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، لاجئ نت.

- فِيّ ذِكرَىّ أوسُلُو... أَيّنَ حَقْ العَوُدَة لِلاجِئّيّنَ الفِلِسطِينِيينَ؟، شجون عربية، ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦.

- أيام الأراضي الفلسطينية.. قراءة في أفكار رابين وبيرس ونتنياهو، رأي اليوم، ٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٨.

- توثيق الروايات الشفوية في التأريخ لنكبة فلسطين، الحياة اللندنية، ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧.

- فيّ ذِكرَىَ النَكبَةَ، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، ١٦ أيار/ مايو ٢٠١٦.

-نجاح عبدالله سليمان، وداعًا أوسلو وأخواتها، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، ١٩ تشرين الأول/ ديسمبر ٢٠١٧.

-Arafat and the Journey of the Palestinian Revolution: An interview with Shafiq alHout," Journal of Palestine Studies Vol. 39 (1) Autumn 2009: 50

-http://www.achr.nu/kt17.htm

-http://www.bbc.com/arabic/middleeast

-http://www.achr.nu/kt17.htm

-www.pahrw.org و http://www.palestine-info.info

-http://www.insanonline.net

-http://www.palestine-studies.org

-http://www.un.org/unrwa/arabic

-http://www.bbc.com/arabic/middleeast

-http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3266

-http://www.bbc.com/arabic/middleeast

-http://egypt.jadaliyya.com/pages/index/14144

-http://www.bbc.com/arabic/middleeast

-www.alhourriah.org